منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)

وجهة نظر

أوروبا والنفط..
هل الاهتمام بيئي فقط؟

إعداد:
المهندس تركي حسن الحمش
خبير أول بترول / استكشاف وإنتاج

دولة الكويت - مارس 2023

أوروبا والنفط.. هل الاهتمام بيئي فقط؟

إعداد: م. تركي حمش

تعود جذور السياسة البيئية الأوروبية إلى عام 1972 عندما عقد المجلس الأوروبي EC في باريس، حيث أعلن رؤساء الدول والحكومات (في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البيئة) الحاجة إلى سياسة بيئية مجتمعية ترتبط بالتوسع الاقتصادي. وقدم القانون الأوروبي الموحد لعام 1987 عنواناً بيئياً جديداً وفر الأساس القانوني الأول لسياسة بيئية مشتركة تهدف إلى الحفاظ على جودة البيئة، وحماية صحة الإنسان، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. ثم عززت التعديلات اللاحقة للقانون التزام المجموعة بحماية البيئة، وجعلت معاهدة ماستريخت -عام 1993- من البيئة مجالاً رسمياً لسياسة الاتحاد الأوروبي، وتلتها معاهدة أمستردام عام 1999التي أسست لدمج حماية البيئة في جميع السياسات القطاعية للاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز التنمية المستدامة، وأصبحت مكافحة تغير المناخ هدفاً محدداً مع توقيع معاهدة لشبونة عام 2009.

كان الاهتمام ضمن هذه السياسات منصباً نحواً التأثير البيئي للوقود الأحفوري وضرورة الحد من استخدامه، لكن هذا الاهتمام والتوجه (وبخاصة حول النفط)، لم ينعكس فعلياً على أرض الواقع، إذ أن استهلاك النفط في أوروبا ارتفع بين عامي 1984 و2006 بنسبة زادت عن 20%، وذلك من 13.9 مليون ب/ي إلى 16.8 مليون ب/ي، ليبدأ بعدها بالتراجع إلى 14 مليون ب/ي عام 2014، ثم يتزايد إلى 14.9 مليون ب/ي حتى عام 2019. وتراجع الاستهلاك بشكل ملحوظ عام 2020 إلى 12.8 مليون ب/ي، لكن ذلك كان نتيجة انتشار جائحة كورونا، إذ عاد الاستهلاك ليرتفع في عام 2021 إلى أكثر من 13.5 مليون ب/ي.

كما أن القرارات البيئية لم تنعكس كذلك على إنتاج أوروبا من النفط، إذ ارتفع الإنتاج من 871 ألف ب/ي عام 1972، ليصل عام 1987 إلى 4.7 مليون ب/ي، وبلغ 5.4 مليون ب/ي عام 1993، ووصل إلى ذروته عام 1999 بمعدل بلغ حوالي 7.6 مليون ب/ي. بدأ إنتاج النفط الأوروبي بعدها بالتراجع بشكل تدريجي، حتى بلغ حوالي 3.4 مليون ب/ي عام 2021، ومعظم هذا الإنتاج (92%) يأتي من خمس دول هي الدنمارك، ورومانيا، وإيطاليا، والنرويج والمملكة المتحدة، لكن هذه الدول ليست على قدم المساواة في معدلات الإنتاج، إذ أن 85% من إنتاج أوروبا من النفط يأتي عملياً من دولتين فقط هما النرويج (59%)، والمملكة المتحدة (26%).

يمكن ملاحظة البيانات السابقة في (الشكل 1)، الذي يوضح أن معدل الإنتاج السنوي في أوروبا في

تراجع مستمر منذ عام 2000 وحتى عام 2015، حين ارتفع الإنتاج نسبياً في كل من المملكة المتحدة والنرويج، إذ تمت في تلك الفترة إضافة حقول جديدة على الإنتاج في كلا البلدين، وهي حقول كانت الموافقة على تطويرها قد صدرت عام 2012.

الشكل 1: المعدل السنوي لإنتاج النفط في أوروبا والمملكة المتحدة والنرويج

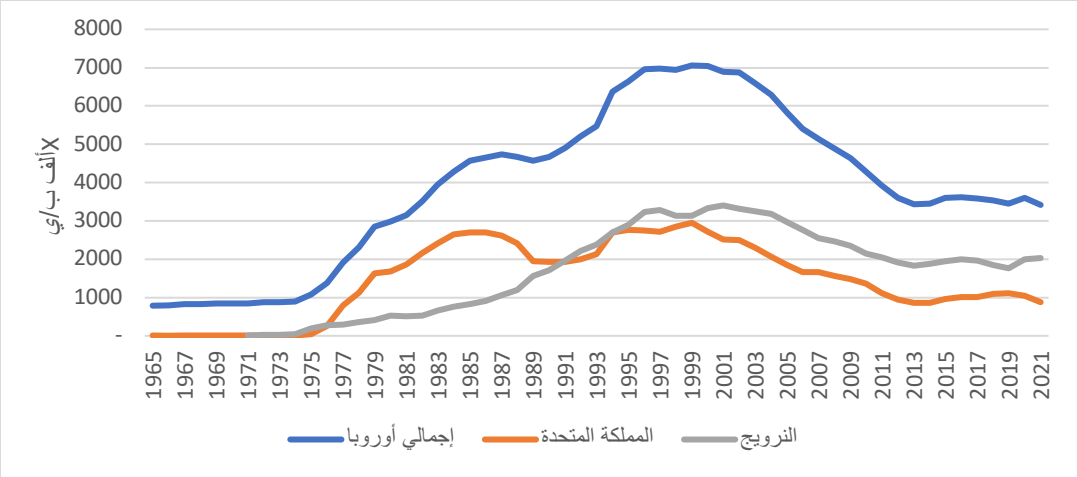

وشهدت الدنمارك كذلك تراجعاً ملحوظاً في إنتاجها، وبدأ تراجع الإنتاج في رومانيا منذ عام 1977 حين بلغ إنتاجها 313 ألف ب/ي، ووصل إلى أدنى من 69 ألف ب/ي في عام 2021. أما إيطاليا فمتوسط إنتاجها تراوح بين 85 إلى 100 ألف ب/ي بين عامي 2000 و2021. أما باقي الدول الأوروبية مجتمعة (الشكل 2)، فإنتاجها في تراجع مستمر بعد أن بلغ ذروته عام 1986 حيث وصل إلى 684 ألف ب/ي، ولم تفلح بعض الاكتشافات أو عمليات التطوير في تعزيز الاحتياطيات في تلك الدول بعد ذلك، فانخفض الإنتاج إلى 286 ألف ب/ي عام 2021.

الشكل 2: إنتاج أوروبا من النفط باستثناء النرويج والمملكة المتحدة

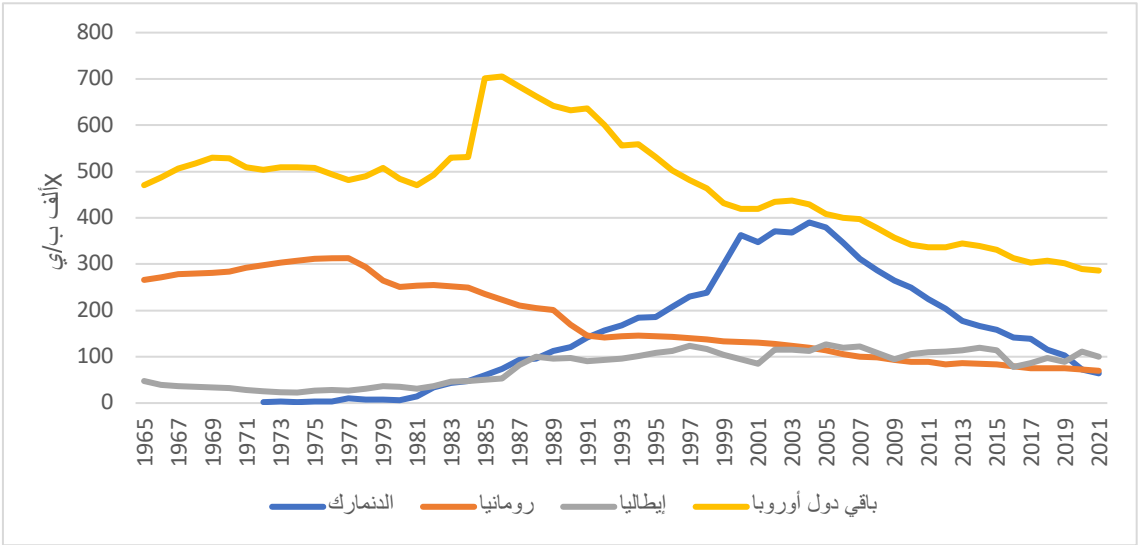

ولا يخفى دور سياسات بعض الأحزاب الأوروبية التي ترى أن الترويج لنفسها يتم بشكل أفضل عبر التوجهات البيئية، فقد أعلنت الدنمارك على -سبيل المثال- عن إيقاف إنتاج الهيدروكربونات في موعد أقصاه عام 2050. ويبدو الأمر من الناحية الرسمية والإعلامية على الأقل متعلقاً بموضوع البيئة والتزام الدنمارك بالتحول الطوعي إلى الطاقات المتجددة، لكن لغة الأرقام تقول شيئاً مختلفاً: إذ أن آخر اكتشاف مهم للهيدروكربونات في الدنمارك كان في 2014، ومنذ ذلك الحين لم تحقق عمليات التنقيب المحدودة أي نجاح ذي شأن. علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن إنتاج النفط في الدنمارك في تراجع مستمر منذ سبعة عشر عاماً بعد أن بلغ ذروته في عام 2004 حين وصل إلى 389 ألف ب/ي، ثم بدأ في التراجع المستمر من ذلك الوقت إلى نحو 74 ألف ب/ي في عام 2020 كما هو مبين في الشكل 3، ويلاحظ أن منحني الإنتاج المتوقع (باللون الأحمر) يشير إلى أن إنتاج النفط كان في طريقه (أساساً) إلى التوقف في حدود عام 2050 حسب المعطيات الفنية والاقتصادية الحالية.

الشكل 3: إنتاج الدنمارك من النفط

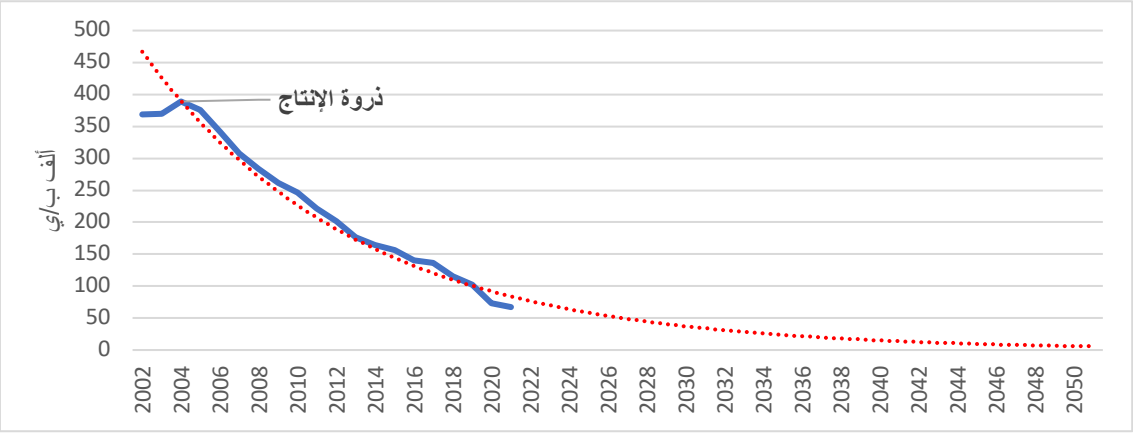

ويبدو أن المنظور الأوروبي للطاقة والبيئة تغير بعد الأزمة الروسية الأوكرانية، إذ لوحظ تأجيل العديد من القرارات المتعلقة بإيقاف تشغيل المفاعلات النووية أو المحطات العاملة على الفحم الحجري، وكانت المملكة المتحدة قد رفعت إنتاجها من الغاز في النصف الأول من عام 2022 بنحو 26% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021. كما ظهر منذ مطلع العام الحالي من العديد من دول العالم توجه نحو تسريع نشاطات الاستكشاف والإنتاج وما يرتبط بها من أعمال مختلفة، وتجلى ذلك في عدة مظاهر كان من أبرزها محاولات التعجيل بعمليات إرساء التراخيص الاستكشافية، ففي النرويج على سبيل المثال تم في 11 يناير 2023،

إرساء 47 ترخيصاً استكشافياً كان الإعلان عنها قد تم في 14 يونيو 2022، وحدد الموعد النهائي لتقديم العروض في 12 سبتمبر 2022، أي أن الإرساء تم خلال أقل من أربعة أشهر من انتهاء التقديم، وهو زمن قياسي بالنسبة للعدد الكبير من التراخيص المطروحة، خاصة وأن الإرساء تم على 25 شركة.

وفي خطوة مفاجئة قبل بضعة أيام، أعلنت السويد التي ترأس الاتحاد الأوروبي حالياً، عن تأجيل موعد التصويت الأوروبي على مشروع قانون لحظر بيع سيارات محرك الاحتراق الداخلي في عام 2035، وذلك بعد تردد ألمانيا في هذا المجال، نتيجة ضغط شركات السيارات التقليدية، التي تشكل صادراتها حوالي 20% من الواردات الصناعية الألمانية.

يوضح ما تقدم أن المنظور الطاقي البيئي في أوروبا يعاني من صعوبة واضحة في تقبل حقيقة أن الوقود الأحفوري سيبقى لفترة طويلة المصدر الرئيسي للطاقة، خاصة وأن قطاع المركبات على مستوى العالم يستهلك نحو 20% فقط من النفط الخام المنتج عالمياً، بينما تستهلك باقي الكميات في القطاعات الصناعية والبتروكيميائية التي لا بديل لها عن النفط، أو أن البديل -في حال توفره- سيكون باهظ التكلفة على المدى المنظور.